

القياس

في علم اللغة العربية

تأليف

محمد الخضر حسين

عضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة
والمجمع العلمي العربي بدمشق
والمدارس بكلية أصول الدين بالأزهر



القاهرة

١٣٥٣

عُنِيَتْ بِشَيْءٍ

المطبعة السلفية - ومكة المكرمة
لصاحبها محراب الدين الخطيب

القياس إلى فهم اللغة العربية

٢٩
تأليف

محمد الخضر حنين

عضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة
والجمع العلمي العربي بدمشق
والمدارس بكلية أصول الدين بالأزهر

القاهرة

١٣٥٣

مكتبة بشار

المطبعة السليبية - ومالك بن نهار
لصاحبهما محراب الدين الخطيب

١٨٥٥

M.A.LIBRARY, A.M.U.



AR18440

حقوق الطبع محفوظة

RECEIVED 1996-07

RECEIVED 1996-07

مقدمة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن فتح الألسن بأفصح الكلام ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد
المنبعوث للعرب والعجم . أما بعد فكثيراً ما تمنى أبناء اللغة العربية وعارفو
فضل بلاغتها وحسن بيانها أن تنهض مصرُ بإنشاء مجمع لغوي ، يُقيم
ما تنقّض من بناء هذه اللغة ، ويُعيد مذهب من بهجتها ، ويسد حاجات
العلم والمدنية بما تسيغه أذواق أدبائها ، ولا يخرج عن حدود فصاحتها
ما زالت هذه الأمانة تُخالط القلوب ، وتلهج بها الألسن ، وتتشوّف
لها الأنظار ، حتى حظيت بهمة من هم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر
المعظم (فؤاد الأول) حفظه الله ، فصدر مرسوم جلالة السامي بإنشاء
مجمع اللغة العربية الملكي ، وشمله برعاية ضافية تجعله - بتوفيق الله تعالى -
من أقوم الجامعات سيرة ، وأجلّها عملاً ، وأطيبها ثمراً
وكان من أثر هذا المجمع الملكي أن أقبل كثير من علماء العربية
وأدبائها على تحرير مباحث لغوية ، أو إظهار ما حرّروه من قبل .
وكذلك كان شأني بينهم ، وشأن كتابي «القياس في اللغة العربية» بين
مؤلفاتهم : فقد كنت ألفتُه فيما سلف ، ووجدت من المهمة ما بعثني اليوم
على أن هيأته للطبع ، وعرضته للنقد ، فإن تقبله أولو الألباب ، فالحمد لله
على ما ألهم من الصواب ، وإن أصابته سهام ناقد حكيم ، فتعزّ كل ذي
محمد الخضر حرمدين

علم عليم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقوم الدعاة الى الحق محجة . وعلى آله الأجداد ، وصحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الاغوار والانجاد ، وحببوها

الى الاعجميين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علمائه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ وبراها آخرون من مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكتّابون المذهبيين دون أن يذكروا الاصول التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التي لا تروح اليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها

فأخذت أوجه نظري الى الاصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفمت على جانب منها في صريح كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب استدلالهم

ولما هاجرت الى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب

« مغنى اللبيب » بمحضر طائفة من أذكىاء طلاب العلم ، كنت أراجع في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستنبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجدم منهم جمع هذه الاصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة ، فشكرت همهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصيل شروطه ، وتدل على مواقعه وأحكامه

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جملًا تحتاج الى تهذيب ، وفصولاً تقول هل من مزيد ؛ فجردت القلم لتهذيبها ، وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع

ولا أدعى أني أخذت بمجامع هذا الموضوع الاسمي ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ؛ فانه واسع المجال ، متراعى الاطراف ، يمت الى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة ؛ وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خطرت على الفكر فتقباتها ، ولتقتى بأن باعك - أيها القارئ - في علوم العربية غير قصير ، ونصيبك من الالمام بأبوابها ودرس مسألتها غير يسير ؛ لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يسرف في مقام الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كبوة الفكر وفضول الكلام

مقدمة

فضل اللغة العربية ومسائرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد : يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عند ما يطرق اللفظ أسماعنا

ولا شيء يدل على آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافي في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ؛ ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيئان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرف - بطريق التجربة مثلاً - أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ؛ وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتتقرن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاها بصفة دالة ، وأخرها بصفة مدلول عليها

وإذا قالوا : إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى

أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، أما نفس الدلالة فإنها لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين

وعلى هذا النحو يجرى حال الامور التي لا يرتبطها بما تدل عليه قانون طبيعي ، وإنما هو العرف والاصطلاح ، فإذا رأينا عَاصِماً على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعاني ، فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولاً يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليبدل على هذا المعنى ؛ وإن المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع

اللغة :

اللغة - كما قال ابن جني - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب آدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح الإتيان كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث فى أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبوا فى البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون إن مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجع ابن حزم فى كتاب الأحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندرى أى لغة هى التى وقف آدم عليه السلام عليها أولاً

وليس فى أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس فى قرارة من علم لا يحاطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر فى اللغة متى توغل فى أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى شنود فى تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت فى أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم فى أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً ، وإنما يستفيد من بحثه فى اللغات التى بين يديه أنها تكون فى أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزr مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذي يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهز العقل ، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهي النفس . والفكر هو الذي يتوصل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعامها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، والاخلاق المهذبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاوره - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تميز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح

المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمه مختلطة

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة فيه ، والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني مجمة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وإنما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسه ، وليس هذا الكلام النفسى إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، فلغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ، وهى التى تجعل المعانى محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الافكار التى لا تودع فى الألفاظ كالشرارات التى لا تبرق إلا لثموت »

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجرى فى أقوال الأجيال الماضية من المعانى الحيوية ، أو الآراء العامية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون فى طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث فى ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم

هل يمكن اتحاد البشر فى لغة ؟

يقول الباحثون فى اللغات : كانت اللغات فى أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة

اختلاط صنوف البشر واشترآكهم فى المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج فى بعض فقلّ عددها واتسع نطاق بعضها ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكارت) أن تعدد اللغات أدى الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ، وقد سعى لانفاذ هذا رأى الطبيب البولونى : « لودفيج زامنهوف »

Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد فى تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفى العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفى ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسى فى مدينة لايبسيك والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما فى جنيف ، والآخر فى باريز وفى أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفى دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الأمم فى تفكيرها وإحساسها ؟

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الامم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، واذا فرضنا أن شعوبا غير عربية رضيت أن تتخلي عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وان تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لانها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولانها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى فى حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية فى اللغة العربية كانت قد فرطت فى جنب الله ، وأضاعت من يدها لساناً بلغ فى الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بنى الانسان

كتب « جول قرن » قصة خيالية ^(١) بناها على سياح يحترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم

اللغة في عهد الجاهلية

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجري في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفتخر والنسيب ، فسيحة الأرجاء إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشئ في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ماشاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من إبداعهم في الفخر بالبسالة والنبات في حومة الوغى ، قال ودّك بن ثميل المازني يخاطب بني شيبان :

رويد بن شيبان بعض وعيدكم	تلاقوا غدا خيلي على سفوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى	إذا ما عدت في المأزق المتداني
عليها الحكمة الغر من آل مازن	ليوث طعان عند كل طعان
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم	على ما جنت فيهم يد الحدثان
مقاديم وصالون في الروع خطوهم	بكل رقيق الشفرتين يمان
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم	لأية حرب أم بأي مكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ، فقال : « رويد بن شيبان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن

بعض وعيدهم تهكماً ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بأئ كبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بأئ نذار بليغ هو لقاؤهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلي على سفوان »
ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني
وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها في أكف رجال
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :
عليها الحكمة الغر من آل مازن ليوث طعان عند كل طعان
وفي وصفهم بالغر إيماء الى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحداث
ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون الى الحروب زفيف النعام حتى اذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالا قوه من مكارهاها ، ضجروا من صحتها ، ومالوا بالسيوف الى اغمادها .
وفي الناس أولو شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن يبسطوا .

أيديهم على قدر ماتناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر الى أن يدل
على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

مقاديم وصّالون في الروح خطوهم بكل رقيق الشفرتين يمان
يعني أنهم يقدمون في القتال حتى اذا قصرت سيوفهم ، وبعد ما بينها
وبين أعدائهم مشوا قدما حتى يضربوا بشفارها الرقيقة في مقاتلهم ، ولم
يبق لبني شيبان أمل في النجاة إلا أن يرجوا من هؤلاء الحكمة النظر في
أسر هذه الحرب ، فلعلمهم يرون عواقبها غير صالحة فيتحاموها ، فقطع
الشاعر عرق هذا الأمل فقال :

اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم لأية حرب أم بأى مكان
فأخبر أنهم كالجنود متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون
على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين
عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد
تأثير الاسلام في اللغة :

طالع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعامون
بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبّر عن هذه المعاني
بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث
النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم ان فتح
الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها
من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في

غزارة مادتها، وبراعة أساليبها، واتساع مذاهب بيانها، وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها، فإننا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع. وللعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب، ولعناية العرب بهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ، وتغفل المعاني، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص، ومما قال في هذا الباب: «فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها، وحموا حواشيتها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه، وتركيبته»

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بما لها من فصاحة

وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرّب قبل استعرا به ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيتّه »
وقد استدللّ بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهيج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقتاراتها ، وطاب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطاداتهم وحسن ما أخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم بالأقويل المخيلة كيف شاءوا ؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »
هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون الى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالكتابة الصادقية في تونس

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة انقوية ، وتصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التى فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم عامت ظهرت لنا فى حائل الكمال الى درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها فى كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة — لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التى لا تبارى ، ولا نعلم شيئا لهذه اللغة التى ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة »

وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية . وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية : قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق : بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف . باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعى ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية فى وجه من الوجوه ، فقاما نجدها فى اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها »

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجمى لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الأعجمى ، فهو الذى قد يصغى اليه الناس متى آنسوا فيه الإيصال ، ويتناقون حكمه بالقبول . والذى أقوله وأنا على

بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيهه ، وسنلم بشئ من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب

الحاجة الى جمع لغوى

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو التخيلات في برود صافية مجبرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعب عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلّة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشئ من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الاسنة عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الاعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا ، وانما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ،
 هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة
 كتناً لكشف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو يتجدد من
 المعانى ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ، ولا عجب أن تكون اللغات
 الأجنبية الراقية قائمة بمحاجات العلم والمدنية ، وأن يكون باللغة العربية
 خصاصة من هذه الناحية ، فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد
 المجمع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى فى ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م
 والمجمع اللغوى فى فرنسا تألف سنة ١٧٣٤م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة
 حدثت فى اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على السنة
 أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على
 السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق
 السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تتجدد النهار والليل ، وكل من المعانى
 العامة والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية
 التمام الدرر النقية فى أملاكها ، وتلك الكلمات المشار إليها انما هى من
 صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف فى
 الناس حاجة فتتلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ
 للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويملا عين المدنية الزاخرة
 تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين^(١)

(١) كتب الله أن يكون انشاء هذا المجمع الذى سيرفع لواء اللغة العربية فى الشرق
 والغرب ، فى عهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم فؤاد الاول حفظه الله

ذكر ابن حزم في كتاب الأحكام سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والنذل وخدمة أعدائهم ، فمضمون منهم موت الخطار ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، ويود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة »

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير إلى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الأمم التي يجدها الأجنبي في جهالة ، ويتمكن من أن يبقيا في جهالتها ؛ أما الأمة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى إليه من سبيل ؛ فلا تألو جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويبرى السهام ليرمي بها مقاتليها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شهور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثره هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوارحهم ، وتهزهم أفراداً وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدنا . فنهض على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أنبأها وطموحهم إلى الحياة الماجدة ببعيد

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سامت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أساليب نسج عليه العرب في مخاطبتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد ، بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهاها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الأحكام إذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مأخذ اللغة ؛ يغاو بعضهم في التعلق به ، ويجرى فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوّغُه الذوق العربي ، وتقتضيه العلوم على اتساع دأرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجدد مرافقها ولا تجد عالماً أو علماء بلد اطرّدوا في هذه الجادة ، ولم يحيدوا عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهمهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفه تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التي يكتب في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين

الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلياً أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عينها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في نقيصه العي والفهاة ، ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن البسمت والرزانة ، ويرتكب التشابه محالاً بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها

اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة
ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج
الذى تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على
البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها
فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان
من النطق بألف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو
يحتاج في الوثوق من صحة عريبتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين
الجامعة لمنثور العرب ومنظومها

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات
في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١) ،
وتود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها
لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورصانة
تأليف الكلام ، واقامة وزن الشعر ، وتمكين القافية : فضلاً لا يغني غيرها
فيه غناها . فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد
وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا ننسى أن الكثير
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف
دقيق في الاحوال والصفات

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك

(١) ذكر صاحب القاموس في مادة (سيف) أن للسيف أسماء تقيف على ألف اسم ، قال :
وذكرتها في « الروض المسوف »

بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض من للكلم نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والاعراب والبناء ، والحذف والذِّكر ؛ فان تباين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قِيم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المفعم ، والمحاضر الفواص على الدرر ، والعلامة المُجلى للمعاني الغامضة في أجمل الصور

أنواع القياس

﴿ وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟ ﴾

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها فترد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها الوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل التوَّاب الأواب ، فالفعل لمضارعتة الاسم فاز بالاعراب »

وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتيني فله درهم » قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم

وكما يقال : نَصَبْتُ « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على « ان » لمشايتها إياها في التوكيد ، فان « لا » تأتي لتأكيد النفي ، كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوى تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات

(ثانيها) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخمرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرًا تسمية حقيقية لغوية

وان شئت مثلاً آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : انه موضوع لمن يأخذ مال الاحياء خفية ، فانك تجد من ينبش القبور لاخذ ما على الموتى من أكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الاحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولاً للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس »^(١)

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تحول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها

(رابعها) اعطاء الكلام حكم ما ثبت لغيرها من الكلام المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيت الليلة التي ولدت في سرور ، أي ولدت فيها ، جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أي الورقة منه بدرهم

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثاني بقياس التمثيل

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من غير النخل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) وإذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

القياس الاصلى

﴿ ما يقاس عليه ﴾

يُجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والقصر ، أو الاتمام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، أو التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف فى بعض الالفاظ من حيث وضعها فى لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر فى لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ فى لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر فى لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات فى بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم فى لغة ، ولا يقدم فى أخرى

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى فى الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء » وقال أبو حيان فى شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه »

وأفضل ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فإنه نزل بلسان عرب ، مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ماوردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ماوافق الاستعمال الجارى فيما وصل اليه من شعر العرب ومنثورهم ، وما جاء على وجه انفرد به ، ولا تتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازى في تفسيره « اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشهدوا في تقريره بببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى »

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو زهير أو جرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدى أو سامى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه »

فن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة

تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من يتزعم من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى « ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً » ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف « أن » المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه .

وقرر جماعة من النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف ، من نحو « ضربُ عمرا زيد » وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى في قراءة ابن عامر « قتل أولادهم شركائهم » فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقىها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا إخال أحداً يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملاءمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، ويثبت

فى الرواية ، فما نجده واردا فى الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلا ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة فى تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففى اللسان الالماني - مثلا - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كن الفعل مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الاولى فى صدر الكلام ، ويلقون الاخرى فى نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر . وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل فى شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف اليه . ولا ننسى أن للمصادر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف اليه . حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون فى الآية تأتى على وجه يخالف مذهبهم النحوى : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال : إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه واذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربى فصيح

تقتضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى ﴿ ومن آياته يرسم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف « أن » المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه وقرر جماعة من النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف ، من نحو « ضربُ عمرا زيدٌ » وقد ورد على نحو هذا المثل قوله تعالى في قراءة ابن عامر ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقىها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا إخال أحداً يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذى يفصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا لا يرجع فيه الى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، ويثبت

في الرواية ، فما نجده واردا في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يتلم من سور البلاغة فتيلاً ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلام لا يرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافاً كثيراً ، ففي اللسان الالماني - مثلاً - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل مركباً من قطعتين ، فيضعون القطعة الاولى في صدر الكلام ، ويلقون الاخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر . وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف اليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف اليه . حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجهه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال : إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم عاموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه وإذا سلموا أن ملجأت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح

كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأَن يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادةً في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته

الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه الى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « واذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله ﷺ كلاماً فعل به مثل ذلك (أى صرفه عن وجهه ، وحرّفه عن موضعه) وتأله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلغته قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختصه الله للندارة ، واجتباها للوساطة بينه وبين خلقه »

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لا اعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألم بشيء من سيرته ، فضلاً عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق

بالضاد ، وأوتى من جوامع الكلام وعلم السنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفي الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيراً ، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفاً . وتصرف الرواة في الأحاديث هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون همهم الى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب ، فتي عرف الراوى أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم بالألفاظ التي تليق فيها المعنى أولاً

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الاصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بألفظه ، وهذا الظن كف في تقرير الاحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ، وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول حين كان أولئك الرواة الذين

يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم
ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم
ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع
من الأحاديث :

(أحدها) ما روى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه
أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ؛ فإن المعروف في رواية
الحديث بهذا القصد أن يحفظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله ﷺ
(حمى الوطيس) أى اشتد الضراب في الحرب ، وقوله (مات حتف
أنفه) أى مات على فراشه وقوله (الناس معادن كعادن الذهب والفضة
خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)

(ثانيها) ما روى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم
من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ؛ وكلامه مع ذى المشعار الهمداني
وطهفة الهندي وغيرها

(ثالثها) ما روى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها
كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة
(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت
ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا
في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يبتدىء بمن رواه عن النبي ﷺ ،
فالامر واضح ، فإن انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن

الصحابي، صرح الاستشهاد به أيضاً، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتاج به في العربية. ومجمل القول أن الأحاديث التي تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتاج بعبارته في الأحكام اللغوية

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كمرىء القيس وزهير، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام، كحسان ولبيد، والإسلاميين، وهم الذين نشأوا في صدر الاسلام، كالفرزدق وذى الرمة. وأما المحدثون وهم المولدون، وتبتدىء طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتاج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان؛ وكان بشار قد جأ الخفش، فأورد الخفش في كتيبه شيئاً من شعره، ليكف عنه^(١)، وكذلك سيبيويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً إليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره^(٢)، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح ببيت أبي تمام:

من كان صرعى عزمه وهومه روض الاماني لم يزل مهزولا
ولم يكن ذلك من شأنه، لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً^(٣)

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين، وجنح إلى هذا المذهب الزمخشري، فقد استشهد ببيت

(١) كتاب الموشح للمرزباني (٢) خزائن الادب للبغدادي (٣) تاريخ ابن خلكان

لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لو ثوقهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضى ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه »

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته : فدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعدلته في دمتين تقادما محوَّتين لزينب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيئاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول
والصواب في جمع بوق بوق أو أبواق

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلام الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن ردّ على صاحب القاموس في قوله « والانموذج الجن » بأن الزخشرى سمي كتاباً له

بالانموذج ، والنووى عبّر به في المنهاج فقال « أنموذج المتماثل »
 وكلم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه
 الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب المغنى لدخول هاء التنبيه على
 الضمير كون خبره اسم إشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في
 خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بأخ » . ووقع صاحب القاموس في هذه
 الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام
 من الاخبار عنه باسم الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في
 خطبة القاموس « وها أنا أقول »

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن
 صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل
 بعد هذا الحكم - أن سيديويه والاخفش قد استعملوها في كتابيهما
 فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن
 تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو منتظر
 لأن تظفر بالحجة

ولابن السيد البطلاني وجه أخرى في صحة الاحتجاج بشعر
 أبي الطيب المتنبي ، هي أن البيت الذى سكنت عنه علماء اللغة الذين تناولوا
 شعره ولم ينكروه عليه ، يالحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ،
 ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة اضافة « آل » الى الضمير قول المتنبي :
 والله يسعد كل يوم جده ويزيد من أعدائه فى آله

ثم قال : وأبو الطيب وان كان ممن لا يحتج به فى اللغة ، فان فى

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره ، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمَر ؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدى وابن عباد والحاتمى وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت

وهذا الذى يقوله البطليوسى فى شعر المتنبى الذى لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستثناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون فى تقرير أحكام اللسان ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهذا تكثر الروايات فى بعض الايات ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذى يرويه من يوثق به فى اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهداً لم تعرف أسماء قائلها ، فان رأيتهم يردّون بعض المذاهب ببنائها على شعر لا يعرف قائله ، فانما يكون الردّ وجيباً اذا روى الشعر من لم يكن عربياً فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربى فصيح

القياس على الشاذ

للحكم الذى ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافى اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ، وسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلًا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئىّ فى النسبة الى شئوة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلىّ قياساً فى كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة

وذهب الاخفش بكلمة « شئىّ » مذهب الشاذ الذى لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالأصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال فى النسبة الى نحو فروقة فروقى ، ويتأيد السماع الذى عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلىّ ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال فى النسبة اليها حنفى وصحنفى وبجلىّ

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له فى نظر الجمهور وزن ، ولا يجوزون لأحد النسيج على مثاله ؛ وقد حاد الاخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » فى جمع هدية ، فجعله متميسا فى كل ما كان لامه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسموع والموافق

للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزينة
وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا

ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل
الثلاثي المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من
« رام » مَرُوم ، وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال
بعض العرب : ثوب مَصُورُون ، ومسك مَدُورُون^(١) ، وفَرَس مَفُورُون .
ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس
عليها ، وخالفهم في هذا المبرّد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه

(ثالثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر
استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقلّ أو يفقد استعمالها على وجه القياس
مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب
واوهما ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عَمِيد : تصغير عَمِد
ومقتضى القياس عُمِيد ، لأنّه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجَمْع يردُّ
الاسماء إلى أصولها

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ
واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استعاذ واستصاب ،
فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو
الأرجح في الاستعمال ، لأنّه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه
الذي قلّ في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس

(١) مبال أو مسحوق . وجمع مدفوف ، على القياس

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدثك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم واشتقاقها »

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل « عسى الغوير أبؤسا » وقال الشاعر « لاتعذلن إني عسيت صأما »

والخلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي يقول أفصح اللغات ، ويلغي ماسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً »

ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ، فقال « ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الاصول فاعلم أنه شذ ، فان كان سمع ممن ترضى عريته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحاً نحواً من الوجوه ، أو استهواه أسر غلطه »

والمعروف في علم النحو أن السكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على

الشاذ ، ويذهبون في مثله الى أن قائله نحاه نحوه خلاف ما يظهر منه ، ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من اخت بني اباض
أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك على ظاهره وطرحه الى المجموعات الشاذة

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مساعا ، ومن أمثلته أن البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين
ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي لا يقوم عليه قياس

والتأويل انما يقتحمه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل

ابن هشام تأويل أبي على الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيبُ الا المسكُ » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم

والحق - فما يظهر - أن ما يجيء على غير القياس قسمان :

(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجارى الكلام ، فهذه لاتصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لاتقومان في وجه القاعدة التي يجرى عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن يُسموا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :
« إذ هم قریش وإذ ما مثلهم أحد »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط

أى لحن ، لأن الفرزدق تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ وقولهم : ان العربى لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعمد النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة

(ثانيهما) ما يرد في الكلام الفصيح ، ويتحقق أنه لم يصار عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معاش » بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ؛ صرح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنشكك بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس ؛ وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً في بناء مفردة ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس ، وصرح لنا أن نعهده فيما يقاس عليه وننسج على منواله ؛ وان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ؛ وان منعه جماعة من النحاة ؛ فلو قال أحد : رزق فلان على خصمه الفوز أو قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق ؛ لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ ولا نبالي تقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ،

أو مجروراً وإن منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : انى لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ وانا له لمن الناصحين ﴾

القياس على ما لا بد من تأويله بمخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسهل القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذى كثر مجيئه حالا : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤوّلون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدّرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالا ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بغتة » في قولهم « طلع زيد بغتة » اسم الفاعل ، أو محمل على أنه في التقدير « ذا بغتة » . واطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب بعضهم الى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسّوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدلٌ أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند إرادته مورد الحالية

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات ..
وجاءوا الى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في
هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا الى الهلال

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم يقصد
المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام اسم معنى
يضيفه الى المبتدأ : فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي
يحذف فيها المضاف لقريضة تشير اليه
ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدياء خطأ وهو
محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قرابتى » وليس هذا بمنكر من القول
متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف
به على ضرب من المجاز أو التقدير

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذنَّ العصر » بالخطأ ، والصواب
اذنَّ بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف
الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه
تصارييف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين

ويدش كل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب
الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعمنا ملة . وذلك غلط انما الملة
موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يمتنع عندى أن تسمى

الخبرة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب ، أو يخرج على حذف المضاف الى خبر ملة »

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعه للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بتديها » فقال ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثديها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثديها بمكان أكل الثديين أنفسهما والتفصيل الذي سبق آنفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجرى هنا لولا أن العبارة مثل : والامثال لا تغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة

سبب اختلافهم في القياس

من الجليّ أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فاذا وجدوا في الكلام نفسها أو في تأليفها حالا جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ، ليقاس على تلك الالفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتابعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقتصر الامر على السماع

وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفى به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقيسة بالشاهد والشاهدين - قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ ، لا تعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبأسا اليها جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل انما يعمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في

العمل : أخذنا بتلك الشواهد وأبطنوا ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فنقابل مشابهة اسم الفاعل المضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة نقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر الى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة : فقد يتبادر الى ذهن غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الاصول الثابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، ومبنيا على غير أساس

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

ناتق في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والمجموع

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الابواب بتفصيل : واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وانما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريد أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً

﴿ المصادر ﴾

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الالماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تاحقه العلامة في الالماني أو احدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الالماني صيغة واحدة

أما المصادر في اللغة العربية فانها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والالمانية . ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد

يجب في صيغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدرتم ، أو
عشرأ كمصدر لقي

وقد بذل علماء العربية جهودهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس وجاءوا
الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها ما استطاعوا
وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعلة » مصدرأ
للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعربد ونحو « إفعال » مصدرأ للفعل الرباعي
المزيد كأكرم ، ونحو « تفعيل » مصدرأ للفعل المضعف كعلم ونحو
« مفاعلة » مصدرأ للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو « افتعال » مصدرأ
للفعل الخماسي كارتقى ، ونحو « تفعل » مصدرأ لما جاء على تفعل كتكلم
(ثانيها) ما لا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في
الكلام ، كالمصدر الوارد على « فعأل » نحو كذب كذأبا ، أو الوارد على
فعليل نحو الحثيثي للمبالغة في التحاث . أو ما جاء على فعلي نحو جهرى ،
وقد طعن الاخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سمية باطلی وأشار بالوجل على مشير

وقوله :

على الغزلى منى السلام فر بما لهوت بها فى ظل مخضلة زهر
وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعلى ، وإنما قاسهما بشار . وليس
هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع
(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من

مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعَلَ » مصدراً للفعل المتعدي كـشرب ، وفهم ، ونصر ، ونحو « فَعَلَ » مصدراً للفعل اللازم ، كـفرح ، ونحو « فَعُول » مصدراً للفعل اللازم ، كـقعد وُعِدَا

وسبب الخلاف في القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلاها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس^(١) . وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها الى القياس ، قال أبو علي الفارسي : ان الغرض مما ندوته من

(١) هذا مذهب سيويه والاختش

هذه الدواوين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع^(١)

ووجهة نظر الفريق الثانى أن الأفعال التى من شأن مصادرها أن تصاغ فى أوزان خاصة : قد استحققت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فوورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذى يصاغ على مقتضى القياس

فَعْلَةٌ

إذا قصد من المصدر الثلاثى الوحدة أتى به على وزن فَعْلَةٌ ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْلٌ ، فتقول فى المرة من الرمي رَمِيَةٌ ، ومن الجلوس جَلَسَةٌ ، ومن الذهاب ذَهَبَةٌ . ومن الاتيان أَتِيَةٌ ، أما ما زاد على الثلاثى فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، تريد واحدة من الاكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . ونقل انهم قالوا : اتيانة واقعاء ، وهذا من الشاذ الذى لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة الا فى اضطرار شعر قبيح . لان المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلَةٌ » وذلك اذا كان الفعل منها على فَعْلٌ أو فَعِلٌ^(٢)

(١) ابن جني فى تهريف ابن عمارة المازنى (٢) لسان العرب فى مادة «أتى»

﴿ الأفعال ﴾

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العامة ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ؛ فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلاً ؛ على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلَ لا غير ، ولكن وزن فَعَلَ لا يختص بمصدر فَعَلَ بل يكون لمصدر فَعَلَ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلَ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم

وإذا قيل لك : هل تستدلُّ بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتتأمل في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فَعَلَ » غير حلق العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومُضارعه فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل ، ويفعل أيضاً متى كان غير حلق

العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعتم ينطقون بمضارع النوع الذى وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضى ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر

فان كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضى فقط نحو « فعل » بضم العين ، فان مضارعه لا يأتى إلا على وزن « يفعل » يضمها أيضاً ، صحت لك الاستدلال بالماضى على المضارع لأن المضارع فى هذا الوزن لا يتخلف عن الماضى ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضى ، لان وزن يفعل لا يختص بالماضى المضموم العين ، بل يأتى مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب

فإذا سمعتم ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزل وكذلك يكون الحكم فى الافعال الرباعية نحو أكرم ، والجناسية نحو اصطفى ، والسادسية نحو استقبل ، فان كلامنا من فعلها الماضى وفعلها المضارع لا يأتى إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيناك الماضى عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضى فان كان الفعل الماضى من باب « فعل » بفتح العين ، فهذا يأتى مضارعه فى وزن يفعل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتى فى وزن يفعل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتى ماضيه من باب « فعل » أن لا يكون الماضى دليلاً على المضارع ، بل اذا ورد ماض من « فعل » توقفنا فى صوغ مضارعه

على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه اذا لم يسمع
لفعل جاء على وزن « فَعَلَ » ففعل مضارع بحيث لم يدر كيف انطق به
العرب فلما تمكلم الخيارات في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن
يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة
كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع
إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن
شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام . فالفتح
للتخفيف وإلحاقاً بالأغاب . وقال الرضى في شرح الشافية وهو يتكلم على
مضارع فعل أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ؛ وقال : كلاهما
(الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه
ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله
فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالاً معاً ؛ وليس على المستعمل شيء ^(١) »
ونظر بعضهم الى أن الاكثر في مضارع فَعَلَ الكسر فجعل
الكسر هو القياس ^(٢)

ومن الصيغ المختلفة في القياس عليها صيغة « أفعل » أعنى الفعل
الثلاثى الذى تدخل عليه همزة النقل ، فتعديده الى مفعول واحد إن كان
لزاماً ؛ أو الى مفعولين إن كان متعدياً الى مفعول واحد ، أو الى ثلاثة
ففاعيل إن كان متعدياً الى مفعولين

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعى ؛ ولا يدخل شيء

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

منه في دائرة القياس . وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى الى مفعول واحد ، قياسي ؛ نحو جلس وأجلسته ، فان كان في أصله متعدياً الى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي ، نحو لبس التوب وألبسته إياه . وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدى الى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى الى اثنين ليتعدى الى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم وان لم يرد به سماع

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم يدخلوها عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيدا عمراً ؛ أو أمدحه فلانا ، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدى لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقبوساً ، ووقف دخولها على المتعدى الى واحد على السماع

ومن نظر إلى أنها تدخل على الفعل اللازم والمتعدى الى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لباحة القياس ، سوى بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما اجازة الاخفش لدخولها على الفعل المتعدى لمفعولين ، فالحاقا لظن وأخواتها ، بأعلم وأرى : لتشابههما في

العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب

ونظر السهيل في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فإذا قلت : أفتته أو أقعدته أو أفهمته فعناه جعلته على صفة القيام أو القعود أو الفهم ، ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتمته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل في هذه الأفعال لم يصير منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في ذاته وصف باق

ومن الصيغ المختلف في إجرائها تجرى المقيس عليه وزن « فَعَلَ » وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسن وقبح وجدد ، وفي الفعل المتعدى الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدى إلى اثنين ، ليتعدى الى ثلاثة اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضى فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ، ونذر آخرون في كلام العرب فوجدهم يُعَدُّون أفعالا بهمزة النقل نحو أضجرك وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأثخفه ، وأشبعه وأصلحه وأغضبه ويعدُّون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وقُدِّسه وحلمه ونافه ، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو ذكره وأذكّره ، وأضافه وضيقه ، وشردّه وأشردّه ، وطيبه وأطابه ، وبعده وأبعدّه ، وفسده وأفسده ، وظلمه وأظلمه ، وجوّعه وأجاعه ، فقالوا : يؤخذ في كل

فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه ألوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فإن لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق القياس ، وليس لك أن تقول : ظرفته أى جعلته ظرفياً كما ساغ لك أن تقول : حملته إذا جعلته حليماً ، ولا ضخمته أى جعلته ضخماً ، كما ساغ لك أن تقول : خفمته أى عظمته

و من الصيغ المحتملة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في إعطائها حكم القياس « انفعل » الآتى مطاوعاً لفعل الثلاثى ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه (١)

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب فى مطاوع فعل هو انفعل ، نظرا الى كثرة ماورد من هذا التصرف فى الكلام الفصيح ومن نظر فى كلام العرب ، وجد لصيغة انفعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعل » من الأفعال التى يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحتته فانفتح ، وقسمته فانقاس ، وليس من بابها الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصاح ، ولا الأفعال الثلاثية التى لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو عامته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشئ ، وعامته فى معنى حصلت صورته فى نفسك ، وليس فى عدم وجودك للشئ ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته فى ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتى له بالمطاوع

(١) شرح الرضى للشافىة

الذى هو بمعنى قبوله للفعل

فمن قصر « انفعّل » على مطاوعة « فعّل » الذى يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فأنخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب فى الاجتهاد ، وأما ماورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد ، فوقوف على السماع

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثى ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعى فنحو انطلق جاء مطاوعاً لذلك الفعل الثلاثى المقدر ، ولم يقصد الى أن يكون مطاوعاً لأطاق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثى على قلة نحو انغلق ، فقد ورد فى استعمال قليل غلق بمعنى أغلق

﴿ افتعل ﴾

ومن الافعال المزيّدة « افتعل » وهذا الوزن يأتى مرادفاً لفعله الثلاثى اللازم نحو رقى وارتقى . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدى نحو خلسه واختلسه ، وحازه واحتازه ، وصاده واصطاده . ولاخلاف فى أن هذا النوع سماعى . فليس لك أن تجيء الى فعل ثلاثى لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلاً فى وزن افتعل موافقاً له فى لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكموا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد ان العرب تكلموا به

وقد يأتى افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثى متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا ، وشوى اللحم فاشتوى . وهزّ الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد .

وزاده فازداد . ورفعته فارفع . وستره فاستتر . أو مطاوعا لفعل رباعى .
نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيسا . ولكن علماء
العربية يفتقون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس
ولا مسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فاقتسد . ولا
أجلسته فاجلس

﴿ باب المغالبة ﴾

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضى والفعل المضارع
يضاغان لمعنى المغالبة . فان الماضى يرد فى وزن فَعَلَ . والمضارع فى وزن
يَفْعُلُ فتقول : كارمنى فكرمته أى غلبته فى الكرم . أو ان كارمنى اكرمه
أى أغلبه فى الكرم . وهكذا تقول : خاصمنى خضمته وأخصمته .
وفاخرنى ففخرته وأنخره . وشاتمى فشتمته وأشتمه . ولكن علماء العربية
مع اغترافهم بكثرة ماورد منه يقصرونه على السماع . قال سيبويه فى
الكتاب « وليس فى كل شىء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعنى
فنزعته أنزع . استغنى عنه بغلبته » وقال الرضى فى شرح الكافية « ليس
باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت الى هذا الباب »
واذا لم يصل باب المبالغة ان يكون مقيسا . فعنى هذا انك لا تأخذ
من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما اذا
ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه فى وزن يَفْعُلُ من
غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسى
ضم عين للمضارع فى باب المغالبة

﴿ اسم الفاعل والصفة المشبهة ﴾

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلامهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن أن يجي على وزن فاعل : نحو كاتب وعالم ، أو يفتتح بـميم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكرم ، ومخترع ، ومُستكشف ، ومن ثم اشتهر ما يجي في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجي على نحو فَعَل كضَعَم ، وفَعَلَ كحَسَن ، وفَعَلَ كفَرَح ، وأفْعَلَ كأبيض ، وفَعِيل كجميل ، وفَعْلان كعجلان ؛ ولذلك يدعي ما يجي على هذه الأوزان بالصفة المشبهة

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لاتعتيد فيه بسماع

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فَعَل أو فَعَلَ أو فَعْلان أو أفْعَلَ دون أن ينطق به العرب ، ماعداً فعلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ماورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيدها هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها

وهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة : ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعل وفعل وفعل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظار ومنحار وصبور وعليم وحذر ، ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجارى في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعّال^(١) خاصة : ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلام الفصيح يكفي لصحة القياس عليه

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فعّيل : نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجمهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فعيلاً إلا ما بنته العرب ، وتكاملت به ، ولو أجهز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيّل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح »

﴿ اسم المفعول ﴾

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن « مفعول » فال زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بضم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر

(١) روح الشروح على المقصود

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فاذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال « لا يقال من » نفع « اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع فقال : ان نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع منفوع

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعل كذبح ، بمعنى مذبوح ، وفعل كقنص بمعنى مقنوص . وفعاله كقاطه بمعنى ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جعله مقبوساً ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل . فيقال بمقتضى هذا المذهب حصيد بمعنى محسود ، وضئيد بمعنى مضطهد حيث لم يجيء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لانه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم

وسبب الخلاف ان « فعيلا » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأوها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصروا القياس على ما لم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف

المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب الالبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام

﴿ فعل التعجب وأفعال التفضيل ﴾

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تسمك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي : فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عايمها الهمزة التي هي أول ما يمتاز به الصيغة ، فان كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي الى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربده ، أو هو أشد عربدة ، وان كانت حروف مازاد على الثلاثي مزيدة نحو انفعّل أو افتعل أو استفعّل ، فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وضعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل

(٢) طائفة تجيز أخذها من « أفعل » لافرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته الى مفعول لا يتعدى اليه من قبل ، واعتمد هذا المذهب على أنه سمع من العرب أخذها من « أفعل » بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدنانير ، وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد

(٣) طائفة تجيز أخذها من كل الأفعال الثلاثية المزیدة : كأنفعل واستفعل ونحوهما ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أى ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى ان ما أموته لم يسمع من العرب بوجه ، فترجع الى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على

طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ان شاء الله
 ودكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنيًا للمجهول ،
 وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيداً ، فانه يسبق الى
 الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فان كان
 القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب من
 كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة ^(١) قياساً سائفاً ، اعتماداً
 على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ،
 ومن أمثالهم (أشغل من ذات النجيين)

✽ اسم الآلة ✽

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعَل نحو
 حَيِّطٌ ، ومِفْعَلَةٌ نحو مطرقة ، ومفعالٌ نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل
 هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثية
 ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثياً هو ان الافعال المزیدة يؤثر في
 بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعَل ومفعلة ومفعال لا يسع
 الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزید اسم في أحد
 الاوزان الثلاثة لفات المعاني التي تدل عليها الاحرف الزائدة في الفعل ،
 وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيختل
 اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن
 تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح

وصرح بعض الكتّابين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعدياً ولعلمهم نظروا الى أن أكثر ماورد منه اسم الآلة الافعال المتعدية. ونحن نجد في الامثلة اسم الآلة ماهو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلم ، ونحو مراقبة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشروط التعدى ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثياً ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الافعال اللازمة عند الحاجة ، لانراه ذاهباً مذهباً بعيداً ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدا الجماعة أن يسموها مسبحة أو مسبحاً لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين

﴿ مَفْعَلَةٌ ﴾

يشتق العرب للسكان الذي يكثر فيه شيء اسماً من ذلك الشيء . على وزن مَفْعَلَةٌ ، فقالوا : أرض مأبلة أى ذات ابل ومأسدة أى ذات أسود ، ومسبحة أى ذات سباع ، ومنبطخة أى كثيرة البطيخ ومقشاة أى كثيرة القش ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : ملصاة ، وكثيرة الرمان مَرْمَنَةٌ ، وكثيرة الخزان (١) مخزّة

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ماسمع منه ، وفي كتاب سيبويه ماهو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعنى لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فان قست على ماتكلمات به العرب كان هذا لفظه

وممن صرح بصحة القياس فيه مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى بالمكمل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض مسبعة أى يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .
ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الأرض كثيرة الذهب مذهبة

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه . منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو إمالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في النسيب : « ويطرده صوغ « فَعَلَ » من أسماء الأعيان لاصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورَأَسَهُ ، أو اِنَالَتَهَا ، نحو شَحَمَهُ ، وَحَلَمَهُ : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَحَّحَهُ ، وَسَهَمَهُ : أصابه بالرمح والسهم »

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيدتين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي

أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أى فَعَلَ) لعملها نحو جَدَرَ وبَارَ : عمل الجدار والبئر ، أو أَخَذَهَا : نحو ثَلَثَ المال وربَّعَه : أخذ ثلثه وربَّعَه ، الى العشر »

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مأسدة ومقناة ومذبة^(١)

ونقل شراح درة الفواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل متبول في القياس ، ذلك أن الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل وأصله الهمزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخيل ، واستنوق الجمل : أي صار ناقة . فاذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الاعيان باطلاق ، وهو موضوع يستدعى بسطاً في القول . فنكتفي في هذا الفصل بما حدثناك به : وندع البسط إلى غير هذا المقام

وما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق .

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفضل التفضيل واسم المكان واسم الزمان - عندما يريد تقرير قواعدهم أن يستقرىء جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية : نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى ما لا يمكن الإحاطة

(١) اسم الأرض يكثر فيها الذباب ، وانظر صحيفة ٦٨

به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظناً
قوياً ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت
استقراره يكون قاصداً لأجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ،
فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع
وههنا اشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب العربية ، وهو أن
واضع القاعدة إذا لم يازمه استقرار جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في
تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فباله يصرح في بعض
الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ،
بأنها لا تنصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو
أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يباغ
استقراره من المصادر والأفعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافاً أو
أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل ويح ونعم وما
شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : إنها غير متصرفة ؟
وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق
على ضربين :

(أحدها) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن
يتصرفوا فيه ، مثل ويل ويح ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم
لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لابقائها على
هيئاتها . فن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه ،
والناطق بما يقصدون إلى أهله ناسج على غير منوالهم ، وناطق بغير لهجتهم

هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في شرح الفصيح « إنما أهمل استعمال ودع ووذر لان في أولهما واواً ، وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النثر)^(١) »

(ثانيهما) ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده هياً واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصريحه . وهذا هو الذي عمل به على طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق . قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أئت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت بعضها . فقسست عليها غيره . وقال ابن جني — بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه

فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة « الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد

الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التي لا يقوم غيرها مقامها »

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد ظناً قوياً يكفي لتقرير أحكام اللغة . وبذلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولاً فقولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فإن وجد الأمر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الأول ، لم يسعه إلا مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمقته » و « ما أفقره » بناء منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفي ذلك على سيبويه ، وقال : ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واصل القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند الى الاستقراء الذي يفيد ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضٍ - مثلاً -

قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أني أريد بقياس التمثيل إلحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعتونه في قولهم : إن اللغة لا تثبت بالقياس

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم : وكثيرا ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم إلى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس : قد ينظر إليه في بعض الأحيان ، كما قال : إن الناصب لا إذا فعل شرطها ، قياساً على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بأن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدرى كيف الطريق قياساً على وقوعها خبراً في حديث « فظل إن يدرى كم صلى » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط . وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر . كلاهما من قبيل قياس التمثيل

قياس الشبه وقياس الحالة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلام على بعض إذا انعقد بينهما شبهة من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه »

ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم ، واثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم مفعول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التانيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التانيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التانيث ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية : أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخيم المؤنث بحذف التاء .

وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العالل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين التماثلين بطلب الخفة

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا يستطيع أن تردّها على قائليها ، كما أنك لا تضعها بحمل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما

قالوا في وجه بناء قبل وبعد اذا قطعاً عن الاضافة لفظاً : « انها شابهها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فاذا قلت إن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم البناء ، قالوا : ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أى الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الاضافة يبعد عن شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أى منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أى في حكم المقطوع عن الاضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من البناء

ولا يسمعك بعد هذا إلا أن تسأل يدك من هذه المجادلة : وتنفصل منها وليس في ذهنك أثارة من علم

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثل هذا أن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب . ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ؛ فقال : لأن هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفه فلم ترض حينئذ الا بمعانقته . وكلام هذا النحوى وهو يقرر حقيقة عامية

لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحة عشقت ظيباً حوى حورا فذ رأته سعت فوراً لخدمته *
كهل إذا ما رأبت فعلا يحيزها حنت اليه ولم ترض بفرقته

اقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الأولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو أغضض أن يقال غُضِضَ ، قياساً على قول العرب في نحو « اقررن » قرن ، بحذف أحد المتلين ، وعلّة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضض أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا فرّ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز

(ثانيهما) قياس المساوى : وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياساً على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلّة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى

(ثالثهما) قياس الأدنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها

في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على
الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كتي
قبل وبعد في وجه بناءهما حين يقطعان عن الاضافة لفظاً لا معنى ، وتنقوى
هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل الماضي واقع موقع
المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه كالتعريف
والتنكير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وان كانت في
ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه

فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ،
نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان . وهو حين أضعف
منها في حال اتصاله بفعل ماض ، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به
من استعداد المضاف لا اكتساب البناء من المضاف اليه

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء
اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الانقطاع
عن الاضافة في اللفظ دون المعنى

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ، متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل . ويضاف إلى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للأصول خارجاً عن حد القياس

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي بلن ، قائلاً إن لن أضرب ، نفي لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيداً سأضرب ، يجوز قولك : زيداً لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس

ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمانك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الافعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال

والحق أن الأمر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية . فإن الأصول التي يحىء حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة

الوضع لها : وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن الألفاظ إنما وضعت لأفادة المعاني ، أقوى من الأصل الذي يمنع من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال الناسخة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعمول

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل ، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بهذا القياس في تعديته إلى الفرع



مباحث مشتركة بين القياس الاصلى ، والقياس التمثيلى القياس فى الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرهما ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالأسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال ، نحو همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو مطلقاً بين المضارع والماضى ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية فاذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلام فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الأصل « لما » الحينية ، فانها إنما جاءت فى كلام العرب موصولة بالفعل الماضى ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبى حجة فى قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير فى التلحين .
وإذا دارت الكلمة فى كلام العرب . ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف مثلاً ، فيل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجرى هذا النظر فى لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعى أن تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يجئتا فى كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه ،

وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجردها من أداة التعريف وإن استعمالها ببعض الأدباء كان المققع وبعض النحاة كسيبويه والأخفش موصولة بها، وكل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتاج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم.

وبمقتضى هذا الأصل أنكر الحريري إدخال ال المعرفة على لفظ «كافة» ناظراً إلى أن العرب لم تفعل ذلك^(١)

قد يخطر ببالك أن هذا الحجة يقتضى أن لا ندخل ال على اسم إلا إذا سمع اتصالها به في الفصح من كلام العرب، ومن المتعذر أن يتتبع واضع القاعدة جميع الأسماء العربية، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بال المعرفة أو لا.

فالجواب أنا لا ندعي أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن أتوا على جميع المفردات مفرداً مفرداً فوجدوها تجيء موصولة بال ماعدا هذه المستثنيات: كل وبعض وما شاكلها، وإنما جاز لهم استثنائها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تمر بتقصيدة أو خطبة أو محاوراة، دون أن يعترضك شيء منها، وعدم استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادها في جل مخاطبتهم، دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة، ولا يسوغ لنا إحقاق الكلمة بأشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بالفظ أو نزع من

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب إلى زيادة الدليل في استعمال هذه الكلمة

الألفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثرت دورانها في أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، وإذا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كلٍّ وبعضٍ ، فإنه يسوغ لنا أن نتصرف فيها وتمتدّ بها حدود الرواية ، حيث لم يقيم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة قلبها على ألسنتهم ودورانها في محاوراتهم .

ومما ينظم تحت هذا البحث الألفاظ التي قال صاحب إصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل إلا في سياق النفي وهو أحد وعريب ودَيَّار وأخواتها . ويدخل في هذا نحو قصارى وهادى ولبي ودوالي من الكلمات التي لم ترد موصولة إلا بنوع خاص وهو المضاف إليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد إلا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها إلى اسم صريح قياساً على كلمة « غير » صراعياً توافقهما في المعنى

وإن شئت مثلاً يزيد البحث بياناً فإن العرب لم يستعملوا الضمير المصبوق بهاء التنبيه موصولاً باسم الإشارة نحو ها أنا ذا قائم ، فرأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الإشارة ، فمنع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الإشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في « غير » المبنية على الضم ، فقال : إنها لا تستعمل إلا

متصلة بليتس فتقول : عندي كتاب ليس غير ، وقولهم « لا غير » الحن
ومن عد استعمال « لا غير » فصيحاً ، فقد وقف في كلام العرب على
ما شهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل
واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم وروداً لا يحيط به
استقصاء ، صرح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقبلاً ، كتاء التأنيث تتصل
باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس
ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ،
كظبي وظيفية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانة في مؤنث
انسان الا اذا نقل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا الأصل أنكر
الصفدي قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت
عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك الا بعد وقوفه
على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .

فالذكر من أسماء الأعيان لا تلحقه التاء قياساً ، وكذلك المؤنث منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل في الذكر إلا إذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع إقّة اسماً للقرّدة ؛ ولا يقال في ذكرها إقّ . حيث لم يقم شاهد على استعماله



القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى ، فالمتناسب الطبيعي يقتضى أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان . والمبدل منه يتقدم على البديل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال

فمن يجوز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ؛ فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلاً - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفرّاء والأخفش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير مذهبوا إليه

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : إما باتفاق كتقديم ضمير الشأن : وإما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه . والأصل في محل الاختلاف يبدأ من لا يجوز عوده على المتأخر عنه إلى نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ،

وكذلك كان مذهب الاخفش وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل
بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون
هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجزى سِنَمَار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ
أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف
الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقبلاً الا حيث تكثر شواهد حتى تدل
على قصد العرب لاطراده

ومقتضى هذا الاصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب اليه
من الحكم ، نحو قام الرجال إلا علياً ، فان مرتبة المخرج بعنوان أنه
مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا إن المستثنى مخرج من
المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه
على المستثنى منه : نحو جاءني إلا زيدا القوم ، أو على الحكم فقط نحو القوم
إلا زيدا اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معاً على أصل المنع ، وقد
جوزها الكوفيون قياساً ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من
أمرين على انفراده ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما

القياس في الفصل

الاصل في الالفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلتقي بينها بفاصل ، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت فى مثل قول الشاعر :

وَبِمَتَحَنِّ الدُّنْيَا امْتَحَانُ مَجْرَبٍ يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا
أو بين النعمت والمنعوت كما قال تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعَامُونَ عَظِيمٌ ﴾

ويجب النظر فى قوة الارتباط وضعفه فى هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة فى الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى فى الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قوياً ، ويدل على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثراً فى ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التى يجوز الفصل بكل واحد منها منفرداً نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياساً على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمعمول ، وطعنوا فى هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه

وزيدك علماً بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثراً فى أحكام النحو أن كثيراً من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته متى كان الموصول عاملاً مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول

غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالاً بصلته من الموصول غير العامل ، إذ الأول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثاني فطلبه لها من جهة واحدة وهى الموصولية

القياس فى الحذف

من الجلى أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أساوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الاساوب العربى تقضى أن لا يافظ الانسان بعبارة إلا أن تجبى مطابقة للهجة العربية

وهذا الأصل هو الذى يتمسك به من لا يجوز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن ملكون حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلام وان قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح

فاذا جرى خلاف فى حذف احدى الكلام فالأصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز حذفها هو المطالب بالليل

قد يقال : إن العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده ، وهو صحة الحذف لدليل

والجواب أن ورود السماع بالحذف فى باب كالتعت أو المنعوت إنما

يبين القياس في ذلك الباب خاصة ، إذ أقصى ما تدل عليه شواهد أن الحذف هنالك غير مخالف لأسلوب اللغة ، وإنما أجاز الكسائي حذف الفاعل ، والكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت ، اعتماداً على شواهد مبسطة في كتب الفروع

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضاً ، ومن أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ ﴾ وقول الشاعر :

آليت حُبَّ العراق الدهرَ أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتمسك بان « لا » وضعت للدلالة على الساب : وحذفها يؤم ارادة الاثبات الذي هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح إلحاق لفظ « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي يقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسمع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلاة مع أي

الموصولة ، فيقولون : زارنى أيهم أفضل ، والأصل أيهم هو أفضل ،
فحذفوا الضمير الذى هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا
الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أى من الموصولات
ولم يستضعفه ابن مالك : فالقائل بمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق
الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع
ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة فى وجه الاستعمال ونحذف متعلقه كما
حذف متعلقها . والقائل بجواز اللاحق ناظر الى أن اتحاد الكامتين فى
المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فإينبت لاحدهما من الأحكام يصح
اعطاؤه للآخرى حيث أن الأسلوب معهما متماثل

القياس فى مواقع الأعراب

إذا وردت الكلمة بمكان من الأعراب ولم يسمع استعمالها فى غير هذا
المكان ، فاصولهم تقتضى أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليها غيره من
المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولام ماز ونومان بحال النداء ،
وقط وعوضى بالظرفية أو الجبر بمن

ومن فروع هذا قول ابن الساجد وسعد الدين التتترافى : إن لفظة
كل إذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل فى كلامهم إلا توكيدا . فيمتنع
إيرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز إيرادها مفعولا به كبن هشام
اعتمد على ما وقع فى يده من الشواهد اتى منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلها وهو ناهل »

ومما يجرى على هذا الأصل قولهم : إن كافة وقاطبة وطراً لا تخرج
عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الرخشمى تخريجه لقوله تعالى ﴿وما
أرسلناك إلا كافة للناس﴾ على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير
رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى
المطأب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه بمثل قول عمر بن
الخطاب رضى الله عنه « قد جمعت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال
المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً »

وحاول الشهاب الخفاجى هدم هذا الأصل المقرر فى الصدر ، فقال
فى شرح الدرة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع : لكنه استعمال
منكراً منصوباً وفى الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه مذكر ،
فيستعمل كما استعمال جميع معروفاً ومنكراً بوجوه الاعراب : وفى الناس
وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا فى الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعربة حجرنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم
وهذا الرأى لا يؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستضاء به فى كل حال
فانه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أن معرفة الوضع غير كافية مالم
ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون فى المقدمة : ليس معرفة الوضع الأول بكاف فى
التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك
الأديب فى فنى نظامه ونثره ، حذرا من أن يكثّر لحنه فى الموضوعات
اللغوية فى مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن فى الاعراب وأخفش

ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته ، وسرنا على أثر مقالته المطلقة
العنان ، لعمدنا الى مثل قط وقبل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية
الى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى ،
فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها
والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجريه على القاعدة في
الاعراب نوعان :

(احدهما) ما يدور على السنة الباء وغيره ، ويجرى في مخاطباتهم
بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع : وهذا هو
الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجارى كلامهم نظماً
ونثراً ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصة من الاعراب يشعر بقصد تم
إلى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نتحرى
الطريقة المألوفة في استعماله

(ثانيهما) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وإنما يرد في حال لا يدل
على قصد تم إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي
يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة . ونستعمله في المواضع التي
يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرعام أو اللوذعي أو الفيصل
إلا فاعلاً أو مفعولاً ، كان لنا إرادته في تراكيب من عندنا مضافاً إليه
أو مبتدأً أو خبراً

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه ، ويمكنك
أن تقضى به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بمجرد

النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعاً ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلاً أو مفعولاً - مثلاً - إقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخناجي هي أنه تكلم عن نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد^(١) ثم قال : ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع ، والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد ، فنقول :

إن أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً ، فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً ، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصيغة الاسلوب العربية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يميز المثال : في الدار على ، والمسجد خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح ، فلا يحصى للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب

(١) هذا مما يبرر عنه النجاة بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين فان المسجد مطوف على الدار المسول لحرف الجر ، وخالد مطوف على علي المفعول الابتدائي

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والنصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه بالعامل كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وحزم ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم الى جعلها وسيلة للعمل ، جاز تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملاً في صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فِله الأسماء الحسنى ﴾ ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الأثر لا يوجد قبل عاتمه الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضاً أن يتوارد عاملان على معمول واحد ولكنهم ضعفوا قول المبرد : إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : إن توجه عاملين الى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية ، وبمثل هذا الوجه ضعفوا قول الفراء : إن زيدا في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفاعلين ، واختاروا أن يكون فاعلاً للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للأول ضميراً مقدراً وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد ينبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب : كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة ؛ فقتضى قول الكوفيين : إن الاسم لم يزل مرفوعاً بالابتداء وإن كان إنما عملت في الخبر ؛ امتناع نحو كان زيد كاتباً وعمر شاعراً

لأنك عطفت قولك « عمرو وشاعراً » على قولك « زيد كاتباً » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ، وهما أى العاملان كان والابتداء ، ولكنه بمقتضى مذهب البصريين كلام عربى فصيح ، لأن المعطوف عليهما وهما « زيد كاتباً » معمولان لمعمول واحد هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولى عامل واحد وان اختلف اعرابهما لا مزية فى صحته

وعوامل الاعراب ترجع إلى ستة أصناف :

(أولها) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل

(ثانيها) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس

(ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة

للأفعال أو الجازمة لها

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها فى الجملة ، كالضاف يعمل فى

الخبر ، والمميز المفرد يعمل فى التمييز

(خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها فى الجملة ،

كلا ابتداء والاضافة فى الأسماء ، والتجرد من الناصب والجازم فى الأفعال

(سادسها) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الأفعال فى المعنى ،

كاسم الإشارة وحرف التنبيه فى رأى من يجعلهما عاملين فى الحال ، نحو

هذا زيد كاتباً ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يحجز تعلق الظرف

أو الجار أو المجرور بها

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ؛ ولقوته في العمل صرح لهم أن يسندوا إليه عمليتين مختلفتين ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل

ونبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره . وقد اختار سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدرًا ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملفوظاً به ، حيث قال : إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره « أدعو »

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدرًا ، وغيره إذا كان ملفوظاً به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة . أو لا يلتزم بنظم الكلام عند ما تصرح به . فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد إلى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان ، يريك أن قول سيبويه : إن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع . أقوى من قول ابن مني في سر الصناعة : إن العامل مضمر ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه

واذا وزننت بهذا الاصل قول الجمهور : إن المفعول لأجله في نحو « قمت
إجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور : رأيت أنه أرجح من مذهب الزجاج
حيث أرجعه الى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير
قمت وأجملت إجلالا

ومما يجرى على هذا النسق أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في
الفعل الواقع في جواب الطلب ؛ شرط مقدر ؛ والتقدير عندهم في نحو
« استقم يرفع الله قدرك » إن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق
الى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ،
قد تدفعه قوة المعنى الى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال
السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الامر
أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ،
ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعل الطلب نفسه ،
أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن
أولاهما موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقريظة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة
الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف
على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط : فإن الفاء تنبيء عن هذا
الارتباط الذي سميت من أجله فاء السببية

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون
« موزولة عن العمل » ، وخرج عن هذا الاصل « ما » و « لا » و « إن »

النافيات : فانها من قبيل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال : وقد أعطاهما بعض العرب عمل « ليس » الناسخة

فاذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فهذا الأصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيمكنك أن تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بنوعى الأسماء والأفعال

وعلى هذا الأصل ينبغي خلافهم في إن وأخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سمع إعمال « ليتما » فاتفقوا على جواز إعمال هذا الحرف . واختلفوا في إعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجاز الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليتما » لم تزل على اختصاصها بالأسماء ، فساغ إعمالها ، ولا يسوغ قياس الأحراف الباقية عليها ، لأن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء . وهيأتها للدخول على الأفعال

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين . وإنما يعمل عملاً واحداً كالخروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين نحو إن ، وإذما الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين إن وأخواتها فانها في مذهبيهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ والأصل فيما يسند اليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ، فإذا احتمل وجه الاعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حينما وجد ، وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه : ترجح جانب الاحتمال الاول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب^(١) أو نهى منصوب بالخلاف المسمى عندهم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتى » في قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتى مثله »

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد

واذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفلحق الصفة الثانية بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا اللاحق ، ونقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه للصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في العمل ، فانك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدي

(١) المراد من الطلب ما يشمل الامر والنهى والاستفهام

واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه

ومما يوضح هذا أن صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محمودٌ مقامه ، ومرفوع ذكره ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتل وجريح ، وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلاً بشبيهه وهو مفعول ، فيجزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس

ويدخل في هذا الباب صيغة فعيل نحو حذر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجوز عمله ولكنه استند في مذهبه إلى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أموراً ما تخاف وآمن ما ليس ينجيه من الاقدار
وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدى فعيل . فعملت له هذا البيت

القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارناً لوصف أو لفظ ، فيجعلان متارته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : ان « دام » تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية

والعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملًا ، كما شرطوا في نصب « إذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء إذن في نظم الكلام مهمة ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغى المخالفة فيه الا ممن لم تبلغه الشواهد التي خلّيت من الشرط فتخلّى العامل فيها عن العمل

(ثانيهما) ما اذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسمها مقدماً على خبرها : فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهمالها

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً فان للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ انما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفاً عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلاً وجد في القسم الاول

ولم يدعى الشرطية أن يقول : انى لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينفي الشرطية فعليه باقامة الدليل

فنكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لاوتباط العمل به وجه مناسب

فان سلك الطريقة الأولى ، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ وقول الشاعر :

« فاذهب فما بك والأيام من عجب »

وقد يستمر مدعى الشرطية متشبثاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه الشواهد البينة في الغناء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية ﴿تساءلون به والأرحام﴾ أن الواو في قوله (والأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الأولى وهي إقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً ، فان أبدى القائل بالشرطية وجهاً صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محله

وهذا كما يقول البصري : إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على « ما » : وهذا القول في معنى أن شرط عمل الناسخ المنفي

بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخرًا عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخرًا ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها فإذا لم يأت مدعى الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحًا في وجه المخالف ، فإن كان قريب المأخذ حسن الموقع أنهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أى موضع شاء ويصوغها في أى وزن شاء . دون أن يراعى قانونًا أو يجرى فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : ﴿ عند سدرة المنتهى ﴾ : انتقد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلاً : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوبًا بالجرور فكان حق التسمية بالمحصول فيه ثم تصدّى الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن صوغ اسم المفعول من اللازم بـ «ون» الجرور انما يمنع اذا اريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدرة المنتهى » دون المنتهى اليها

وبمثل هذا يجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه
« الشفا » حيث قال : ان ما ورد ممدوداً كالشفاء لا يجوز قصره الا في
ضرورة الشعر

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو
رد المحتار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس
هناك قياس يحيز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف
والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المحتار أو المقتطف
إنما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا : احتار أو
اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو قطف ، ولو
علم أنه لا يقال محتار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما اسماً لتأليف
بعينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أى حال لا يؤخذ الناطق بهما
بعد أن صارا عامين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل :
اقتطفت الثمرة واحترت في أمر كذا

ولا أدري الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في
قوله « فقعس علم مرتجل قياسى » إذ لا نعرف فارقاً بين فقعس وغيره من
بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم
بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسماد وأدد ، فانها مرتجلة نظراً
الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هذه الاعلام
بصيغ أخرى

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العالـمى بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث إلى المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطالب ابداء رأي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدرا باقتراح الاستاذ المغربي

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحى أيها السادة هو استمالة نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستنكف من ابداعها قواميسنا العربية . لكننا مع هذا لانستنكف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا نجاه أصر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألّوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوّأت من قواميسنا الصدر والمحراب . وألّوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألّفها الاصماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية : فإن من واجبا اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما انما هو استعمال اليلقاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجدت فيه إزاء الالفاظ الافرنسية المحفنة

ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلاً كلمات
 Mesquine « مسكين » Feloupue « فلك » Marbout « مرابط » (شيخ
 صوفي) Bled « بلد » Cable « جبل » sirop « شراب » Houri « حورية »
 Mantille « منديل » Jarre « جرة » في نظير ذلك من الكلمات العربية
 التي يحولونها المحل الارفع من معاجمهم ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم .
 ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة أن الكلمات الدخيلة التي سمينها (غير
 قاموسية) تبقى مرذولة سيئة السمعة مادامت لاتذكر في معاجمنا
 العربية . وما دام كتابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب
 اليهم قصور أو توهم كتاباتهم بلونة العجمة ، وكل ماأريده الآن من
 أفاضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا
 يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا
 بين أصنافها ، فصنف منها يعلن مجمعا العامي الفتوى بجواز استعماله بل
 بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضاً ، وصنف منها يعلن عدم
 جواز استعماله أصلاً ، ثم يبين السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز
 وها أنا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفاً أولياً يدرك
 الذهن منه ماهي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما هي
 الكلمات التي يجب اطراحها وإهمالها

﴿ الصنف الاول ﴾ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات
 عربية قحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
 الذين يحتج بأقوالهم ، مثل فعل (تبدى) بمعنى ظهر لم نذكره
 المعاجم بهذا المعنى وإنما ذكرته بمعنى (سكن البادية) لكنه ورد في

بيت شعر لعمر بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة . والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدى

فما رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل يجوز لنا اهلها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه . ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها

﴿ الصنف الثاني ﴾ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كفعل (أقص) الخبر رباعيا بمعنى (قصه) ، ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبري المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة الاوربية - (فأتيته فأقصصت قصته)

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضاً على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن نعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « نخيم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا إلا « نخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة « صدفة » في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادفة)

﴿ الصنف الثالث ﴾ كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب

أو يعرفونها في معانٍ أخرى . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية كقولهم (هيئة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة) (تعريف الرسوم) (ميزانية) (كفية) (كيفية) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لاسيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم

﴿ الصنف الرابع ﴾ كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول المكرمون . مثل فعل «خبره» بمعنى راسله . وفعل «تفرج» على الشيء «واحترار» في أمره «وتنزه» في البستان وهكذا . وأنا أعتز بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العامى على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية)

﴿ الصنف الخامس ﴾ كلمات دخيلة عجمية الأصل وهي منها ما هو ثقيل «على اللسان» : (أوموبيل) (بيرصو ناليتيه) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل (فيلم) (بالون) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا التسمين : الثقيل والخفيف . وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبهما بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل (فيلم وبالون) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي

﴿ الصنف السادس ﴾ أساليب أو تراكيب أجمية تعربت الى اللغة

مترجمة عن اللغات الاوربية وهى مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا
 كقولهم : «ذر الرماد فى العيون» «عاش مئة عشر ربيعاً» «وضع المسألة
 على بساط البحث» «لاجد يد تحت الشمس» «ساد الامن فى البلاد»
 وما فى نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاد بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن
 أن أحداً ينازع فى جواز استعماله اللهم إلا الذين أصيبوا بالسواس اللغوى
 ﴿الصنف السابع﴾ من الكلمات «غير القاموسية» كلمات عربية
 لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمري وهو
 مانسميه «العامى» وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة «بدى» أذهب
 «جيب» الكتاب «لحشه» على الارض «تعريش» على الشجرة
 «تحر كس» بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله بالطبع بل يجب
 العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً وتعويد أبنائنا على استعمال غيره
 من الفصحى الذى يصلح أن يقوم مقامه

هذا ما خطر لى أيتها السادة فى تصنيف الكلمات (غير القاموسية)
 ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس القصد من هذا الاقتراح
 الاستقصاء وبلوغ الفاية وإنما القصد الاشارة والتاميم الى ما يجب على
 مجتمعنا العلمى عمله من التسامح واعطاء الفتوى فى الكلمات التى عمت بها
 البلوى

«المنبرى»

جواب هذا الاقتراح :

لا يبق الا ان نعلم من يمانع من ان اللغة العربية فى حاجة الى جمع علمي
 يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لا تفتق.

والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذى نذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوراً . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب اخلص مخطيء إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف فى صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر فى أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها

وإذا وجد الباحث فى مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التركيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يحجر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شئ سوى الحرص على تكثير سراد اللغة وإطلاق الألسنة من أن تتقيد بنظمها

ولا أذهب الى أن خرق اجماعهم فى نفسه خطأ ، وإن قول خارقه مردود على كل حال ؛ وإنما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونة فى قصور يقف بها دون هذه اللغات النامية ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياساً مطرداً ، فرموا بهذا الى غرضين شريفين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم
 (ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم
 روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين
 الى ما وراءها

« لم يزل ولدُ اسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من
 بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة
 وظهورها ^(١) »

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب اخلص بل هو حق باق
 لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . واذا لم تسر هذه اللغة
 فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت
 في سبيل تقدمها ، وانما فات علماءها أن يقوموا بهذا الاصلاح العامي على
 طريقة منتظمة دأمة

طرات على اللغة علل سرت من السنة غير فصيحة ، وترجع هذه
 الملل الى أضرب :

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيرها والفصل
 بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن
 يجارى فيه العامة البتة . لان الاغماض فيه يفضى الى انقلاب اللغة الفصحى
 الى لغة أو لغات لا ندري كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعث عن
 هذه الأساليب المحكمة

(ثانيها) ترك هذه الخلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مُذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أفعل ، فالظاهر أن أصلها (بَوْدَى) ومثل (تحرّكش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرّش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحصى ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتعاشى من النطق به ويجب العمل على تقايص ظله . ولا أحسبه يخالف في تحامى الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من اقداسهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ماسماه صنفاً أول وهو «كلمات عربية قحة لم تذكرها الاعاجيم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج بأقوالهم مثل فعل (تبدى) بمعنى «ظهر» حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحماسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه ككتاب يوثق به ككتاب ديوان الحماسة :

ويجوز على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذي عمده الوجيه فقد وردت في شعر عزاه صاحب الاغانى لعدي بن زيد وهو «من لقلب دنف أو مبتسدة» والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذي قد عساه انوجع) ينهين احتمال أن تكون هذه التسمية قد أصيبت بتحريف . فعند مثل هذه

الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساعدا وإن لم يرد في كتب المعاجم .
ومن هذا القبيل لفظ (يسوف) مضعف ساف أى شم ، فانا لم نجد في مثل
القاموس واللسان ولسكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : (فضل يسوف
أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله :
« يسوف : يشم »

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفاً سادساً . وهو أساليب
أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب
الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجهاً للنفور من استعمال هذا الصنف مادام
التركيب موافقاً للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التي ضربها
الاستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاش ستة عشر ربيعاً) (وضع المسألة
على بساط البحث) (لاجديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا
الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معاني لغة أخرى . واقتباس
المعاني من اللغات الاجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحداً
في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئاً تنبو عنه
الاذواق السليمة

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا
لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى وهي كلمات اصطلاحية فنية
أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية
والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يحى على
قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربي موقع القبول

وأما ما سماه الاستاذ « صنفا خامسا » . وهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل نحو (أنومويل) و (بالون) فأرى أن واجب الجمع اللغوى أن يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظا عربية ، والجال أمامه فسيح . ففي المجاز والاشتقاق القائم على القياس سعة ، ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة قال إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له به صلة غير المشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى الى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد الجمع اللغوى مضطراً الى إباحة استعمال الكلمات الاعجمية الا اذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغنى عنها

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً رابعاً وهو (كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الاسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه) و (احتار) فإن قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثانياً وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير و (خيم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فنحن لانفهم إلا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعمالا هاتين الكلمتين على توهم أنهما

من العربى الفصيح ، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال (فاقصصنا) وحيثها فى بعض النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظها بضمه أو كتبها بقمه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعملا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا فى كلام العرب اخلص لكان تصرفهما هذا اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقى الكلمات كيف يشاء ، فيقول فى الوصف من صعب مثلا صعبيا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجى فى الوصف من نخم (نخيا) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما جاء فى بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته (شفة) بدل كلمته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفة) بدل مصادفة ولسنا فى حاجة الى ايقاظ هذه الفوضى وهى ناعمة ، ولسنا فى حاجة الى أن ندع اللغة تمشى فى غير نظام

* *

هذا آخر ما تيسر جمعه وتحريره من مباحث القياس المذيلة بهذا الاستفتاء وجوابه ، ولعللى أعود الى هذه المباحث فاضيف اليها أمثالها ، وألحق فروعاً أخرى بأصولها ، وأستمنحه تعالى اخلاصاً فى الاقوال والأعمال ، وأحمد الله المعتمدين به فى كل حال



فهرس

٣	مقدمة الطبع
٤	خطبة المؤلف
٦	مقدمة : فضل اللغة العربية ومسارها للعلوم والمدنية
٧	اللغة
٨	أصل نشأة اللغة
٩	تأثير الفكر في اللغة ، تأثير اللغة في الفكر
١٠	هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟
١٢	اللغة العربية لا تموت
١٣	اللغة في عهد الجاهلية
١٥	تأثير الاسلام في اللغة
١٦	فضل اللغة العربية
١٩	الحاجة إلى مجمع لغوى
٢٤	تمهيد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً للاحق الكلم بأشباهاها
٢٣	الحاجة الى القياس في اللغة
٢٥	أنواع القياس ، وما الذى نريد بحثه في هذه المقالات ؟
٢٨	القياس الأصلى : ما يقاس عليه
٣٢	القياس على الحديث الشريف
٣٩	القياس على الشاذ
٤٥	القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر
٤٨	سبب اختلافهم في القياس
٥٠	القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر
٥٣	فقه

٥٤	الأفعال
٦٠	افعل
٦١	باب المغالبة
٦٢	اسم الفاعل والصفة المشبهة
٦٣	اسم المفعول
٦٥	فعل التعجب وأفعل التفضيل
٦٧	اسم الآلة
٦٨	مفعله
٦٩	الاشتقاق من أسماء الأعيان
٧٠	الاستقراء الذى قامت عليه أصول الاشتقاق
٧٤	قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة
٧٥	أقسام علة القياس
٧٧	أقسام قياس العلة
٧٩	شرط صحة قياس التمثيل
٨١	مباحث مشتركة بين القياس الاصلى والقياس التمثيلى
٨١	القياس فى الاتصال
٨٥	القياس فى الترتيب
٨٧	القياس فى الفصل
٨٨	القياس فى الخلف
٩٠	القياس فى مواقع الاعراب
٩٤	القياس فى العوامل
١٠٠	القياس فى شرط العمل
١٠٣	القياس فى الأعلام
١٠٥	الكلمات غير القاموسية : اقتراح الاستاذ المغربى
١٠٩	جواب هذا الاقتراح

خزانة الادب - للبغدادى

هى دائرة معارف فى الادب العربى ، أحاطت بشواهد النحو ، وألّمت بالمعلومات التاريخية والادبية واللغوية المتعلقة بهذه الشواهد . جددت المطبعة السلفية طبعها بتصحيح وضبط بلغ غاية الجودة ، وتعليقات وتحقيقات غزيرة الفائدة . صدر منها أربعة أجزاء . كل جزء فى أكثر من ٤٠٠ صفحة كبيرة . ثمن كل جزء ١٠ قروش

ما اتفق لفظه واختلف معناه

من كتاب الله عز وجل

هو من مؤلفات الامام أبى العباس المبرّد صاحب الكامل المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، ذكر فيه الكلمات التى وردت فى القرآن المجيد . وهى فى اللفظ متفقة ولها فى اللغة معنيان مختلفان ، والكلمات التى تختلف فى اللفظ ومعناها واحد ، وإيراد الفعل بمعنى ما يصير اليه ، والخلف فى القرآن وكلام العرب ، والتحويل فى القرآن وكلام العرب . وهذه الرسالة من الطرف اللغوية ، وحسبها أنها من آثار المبرّد . وهى فى ٤٣ صفحة وثمنها قرشان

المنزه - للسيوطى

أعظم كتاب جامع فى علوم اللغة العربية وأنواعها جزآن فى ٧٢٠ صفحة ثمنهما ١٠ قروش

أسباب حدوث الحروف

من أبدع ما ألفه الرئيس أبو علي بن سينا . ذكر فيه كيفية حدوث الصوت ، والتموجات الهوائية ، ووصف وصفاً دقيقاً كيفية خروج كل حرف من حروف العرب والمجم من الفم والحلق ، وذكر تشريح الحنجرة واللسان لعلاقة ذلك بالمخارج . صفحاته ٢٤ ثمنه قرش ونصف

الطهر ص - لابن دريد

أحصى فيه الكلمات التي تنصرف الى معنى ولها في اللغة معنى آخر خفي أرادته المتكلم وأوهم أنه يريد غيره لغرض سياسي غالباً . محلى بتعليقات وفهارس . صفحاته ١٢٩ وثمانه ٥ قروش

الرفاظ السكتانية

لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني

كتاب جمع أشرف الالفاظ ، وألطف التراكيب ، التي يتفاخر كبار الكتاب بحسن استعمالها في أساليبهم ، ويزينون بها رسائلهم ومنشأاتهم . وقد رتب هذه الالفاظ والتراكيب في أبواب مؤتلفة يسهل على طالبها الرجوع إليها لفظها وتحسين ديباجة القول بها . وهو مما لا يستغنى عنه كاتب عربي . صفحاته ٢٢ وثمانه مجلداً ثلاثة قروش

أبواب مختارة

من كتاب ابى يوسف يعقوب بن اسحاق الاصبهاني ذكر فيه أشياء سمتها العرب للملابسات كانت لها علاقة بها ، ثم درجت على ألسنة الناس على غير ما قيلت عليه . صفحاتها ٤٥ وثمنها قرشان

الاضداد في اللفظ

لابن الانباري

أورد فيه الكلمات التي توقعها العرب على المعاني المتضادة فتكون الكلمة منها مؤدية عن معنيين مختلفين ، وذكر الحكمة في ذلك ، والوجهة التي منها نشأ اختلاف المعنى مع اتحاد اللفظ ، وأن ذلك لا يضر في فهم مدلول الكلام لما يحيط به من القرائن الكافية . وهو في ٣٨٤ صفحة . وثمنه ٥ قروش

العالم الففاني

في علم الاشتقاق

هو من مؤلفات ملك بهوبال في الهند العلامة صديق حسن خان رحمه الله . ذكر فيه أسرار لغة العرب في تقارب معاني ألفاظها عند تقارب الحروف ورد بعض الكلام الى بعض واستخراج بعضها من بعض ونبه على المعاني العامة التي تدل عليها الحروف عند اجتماعها فتكون الكلمات المؤلفة من تلك الحروف راجعة كلها الى ذلك المعنى العام . والكتاب في ٧٤ صفحة وثمنه قرشان

خاتمة
23
1

للمؤلف

- ١٢ نقض كتاب في الشعر الجاهلي
- نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم (نقد)
- ٣ الدعوة الى الاصلاح
- ٢ ثلاث محاضرات :
- ١ - العمادة عند بعض علماء الاسلام
- ٢ - صبر محمد صلى الله عليه وسلم ومثانة عزيمته
- ٣ - حياة أسد بن الفرات
- ٢ حياة ابن خلدون
- ٣ الخطابة عند العرب
- ٤ الخيال في الشعر العربي
- ١/٥ طائفة القاديانية
- ١/٥ المظلة (رد على مقالة على عبد الرزاق في السيرة النبوية)
- ١/٥ علماء الاسلام في الاندلس
- ٢ مدارك الشريعة الاسلامية

ع
٢٩٢٥٠١
CALL NO. { م ١٩ ق ACC. NO. ١٨٢٢٠
AUTHOR محمد الخضر حسين
TITLE القياس في اللغة العربية

ع
٢٩٢٥٠١
م ١٩ ق ١٨٢٢٠
محمد الخضر حسين
القياس في اللغة العربية
Date No. Date No.
T07.11.01
١٩٧٧



MAULANA AZAD LIBRARY
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES :-

1. The book must be returned on the date stamped above
2. A fine of **Re. 1-00** per volume per day shall be charged for text-book and **10 Paise** per volume per day for general books kept over-due

